تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق

أ/غدير أحمد سليمة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

أ / كيحلي عائشة سلمى
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملخص:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول ، وذلك بالنظر لمزاياها وخصائصها، كتوفيرها لمناصب الشغل والمساهمة الفعالة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الوطني الخام و القيمة المضافة، ومستوى الصادرات....، حيث أنها تعتبر مصدرا هاما للقدرة التنافسية إذا ما كانت ترقى للنضوج الاقتصادي، ولا يتم هذا إلا بالعمل على تطويرها وتبني برامج لتأهيلها والرفع من قدرتها على تلبية احتياجات المستهلك وفقا لمعايير الجودة العالمية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التأهيل ، برامج التأهيل.

مدخل: لقد عرف الاقتصاد العالمي عدة تطورات وتغيرات، خصوصا مع ظهور منظمة التجارة العالمية وتنامي دورها العالمي، أدى هذا إلى حدة التنافس وبالتالي الرفع من معايير القدرة التنافسية العالمية.

ولقد سعت معظم الدول، بما فيها الجزائر، إلى إرساء وتجسيد دعائم اقتصاد السوق، هادفة إلى رفع القدرات التنافسية للمؤسسات وتحسين مستوى أداءها قصد تسجيل معدلات نمو اقتصادي. وضمن هذا الإطار، وبناءا على التجارب والتحاليل والدراسات حول الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، فقد حظيت هذه الأخيرة (PME) بالاهتمام الكبير وذلك بتبني برامج تطويرية لتأهيل هذه المؤسسات وتحسين أدائها وضمان استمراريتا في ظل هذه التحولات الاقتصادية الدولية الجديدة.

وجاءت هذه الورقة البحثية لعرض تجربة الجزائر في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا من خلال محورين اثنين يتمثلان في :

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا:ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يصعب إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أننا لا نستطيع وضع حدود فاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة فالأمر إذن يتعلق بتركيبة الإنتاج، والنشاط الصناعي، ودرجة النمو، ومعايير التصنيف وغيرها، حيث أن هناك العديد من المصطلحات تستعمل للتعبير عن هذه المؤسسات، منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والأعمال الصغيرة(Small Business)، المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة،ولقد أظهرت الدراسات أن هناك ما يجاوز خمسين 50 من التعريفات للأعمال الصغيرة والمتوسطة والعديد من الدول ليس لديها تعريفا رسميا لهذا النوع من الأعمال[i]،

1- **تعريفها**: يكون تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *إما معتمدا بنص قانوني مثل الجزائر أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية وإماما هو متفق عليه من طرف منظمات دولية:

- عرفت "إدارة المشروعات الصغيرة" في الولايات المتحدة الأمريكية المشروع الصغير بأنه المنشأة التي تملك وتدار بشكل مستقل ولا يكون لديها القدرة على السيطرة (الهيمنة) في مجالها، وحجم مبيعاتها السنوي قليل نسبيا، ويعمل بها عدد قليل من العاملين بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة .[ii]

- كما حدد الاتحاد الأوروبي مفهوم المؤسسة الصغيرة بأنها كل مؤسسة يقل عدد أفرادها عن 250 أجيرا، ورقم أعمالها عن (40)مليون أورو، ومجموع الميزانية 27 أورو إضافة إلى عدم تجاوز نسبة الملكية من قبل مؤسسات أخرى عن 25 بالمائة ضمانا لتركيز سلطة القرار في يد مديرها.[iii]

وقد عرفته الجزائر حسب النص التشريعي الذي جاء ضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 الصادر سنة 2001.

" وحسب ما جاء في المادة الرابعة 04 من الفصل الأول من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 : تعرف **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) "مليون دينار".[iv]

كم عرفت تونس المؤسسات الصغيرة المتوسطة من خلال المسارين التاليين:v

عدد المستخدمين أقل من 50 شخص،و مبلغ الاستثمار أقل من 1 مليون دينار تونسي.

2- **أهميتها:** ازداد اهتمام دول العالم عامة و الدول النامية بصفة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعية خاصة لما لها من أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لأية دولة، و ذلك من خلال بناء قاعدة صناعية متينة تستطيع من خلالها توفير السلع والمنتجات اللازمة للاستهلاك المحلي محل الواردات ، وزيادة القاعدة التصديرية لأجل زيادة الاقتصاد الوطني قوة وزيادة معدلات النمو به،[vi] كما أنها تعتب النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية إذ تبلغ المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة تتراوح بين % 90 لتصل أحيانًا % 96 من عدد المشروعات الإجمالي[vii].

2-1 **التقليل من حدة البطالة:** تساهم ا لم ص م في تحسين مستويات التنمية الاجتماعية وذلك بالخفض من حدة البطالة ، من خلال توفيرها لمناصب العمل بأعداد كبيرة ، وقد قام العديد من الباحثين بإجراء عدة دراسات من أجل إبراز أهمية المؤسسات حسب الحجم في توفيرها لمناصب العمل ، ومن أهم الدراسات Davis , Haltiwanyer et schih في الو.م.أ سنة1996 وكذلك نجد Koning في المملكة المتحدة سنة 1995حيث أظهرت هذه الدراسات رغم الاختلاف في مكان وفترات إجرائها تشابها في النتائج المتوصل إليها ، من خلال وجود علاقة عكسية بين معدل توفير مناصب العمل من جهة وبين حجم المؤسسات من جهة أخرى. ، مما يعني أن فرص توفير مناصب عمل جديدة تكون أكبر بالنسبة للمؤسسات صغيرة الحجم ،[viii] حيث نجد أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة % 22 إلى % 88 من إجمالي فرص العمل المتاحة وإن هذه النسبة تختلف من مجتمع إلى آخر .[ix] فقد شكلت سنة2004، 97% من المؤسسات الإنتاجية للقطاع الخاص العالمي، ووفرت فرص العمل لحوالي 80% من القوة العاملة على المستوى العالمي[x].

2-2 **إنجاح الاقتصاد الوطني:** تلعب المؤسسات ص و م دورا هاما وفعالا في اقتصاديات البلدان سواء منها المتقدمة أم النامية، ويتمثل هذا الدور فيمايلي:[xi]

- زيادة حجم الاستثمار وتعبئة المدخرات ودعم الاستهلاك.
- دعم الصادرات والناتج المحلي والتقليل من الواردات، فهي تلعب دورا هاما في عملية التصدير والجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم (1): نسبة صادرات المؤسسات ص و م إلى صادرات الصناعة التحويلية في بعض الدول العربية.

البلـدان	النسبة بالمائة
تونس	77.3
سوريا	75.8
المغرب	74.1
الأردن	68.1
مصر	54.7
ليبيا	35

الجزائر	3.06*

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين 1998.

3-2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هامًا في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية، بما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة، بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويعمل على تحقيق التوازن لجميع أقاليم الدولة، وإزالة الفوارق بينها.[xii]

4-2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمار تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني ،[xiii]كذلك قدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وتسيير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة(ادخارالأفراد،العائلات،التعاونيات،الهيئات الحكومية.....) وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غير المنتج، وهذا بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها). وتنميتها والمشاركة في أرباحها.[xiv]

ثانيا: ماهية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مصطلح التأهيل ظهر أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في اطار اجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا ، وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي Programme portugaise stratégique de dynamisation et modernisation de économie[xv]، ثم أصبح مصطلح التأهيل أو "La mise à niveau " مصطلح خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (شدة المنافسة، الإبداع، التكنولوجيا، نظم المعلومات...)، وهنا يكون البقاء للمؤسسات الأكثر تنافسية، لذا أصبح موضوع تأهيل المؤسسات ص و م يحظى بكل الاهتمام والرعاية من قبل الدول النامية، نتيجة لوعيها بأهمية ودور هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبضرورة تحسين تنافسيتها من جهة أخرى، ووضعها في مستوى مماثل للمؤسسات ص و م العالمية.

1-مفهوم عملية التأهيل: "La mise à niveau"

لقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل نستطيع أن نورد منها:

عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةONUDI سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات.[xvi]

ولقد طور L'ONUDI مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، فأصبح يعني الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكييف مع متطلبات التبادل الحر Libre- échange.

ويمكن أن نوضح عملية التأهيل من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (1): مخطط يوضح مستويات التأهيل

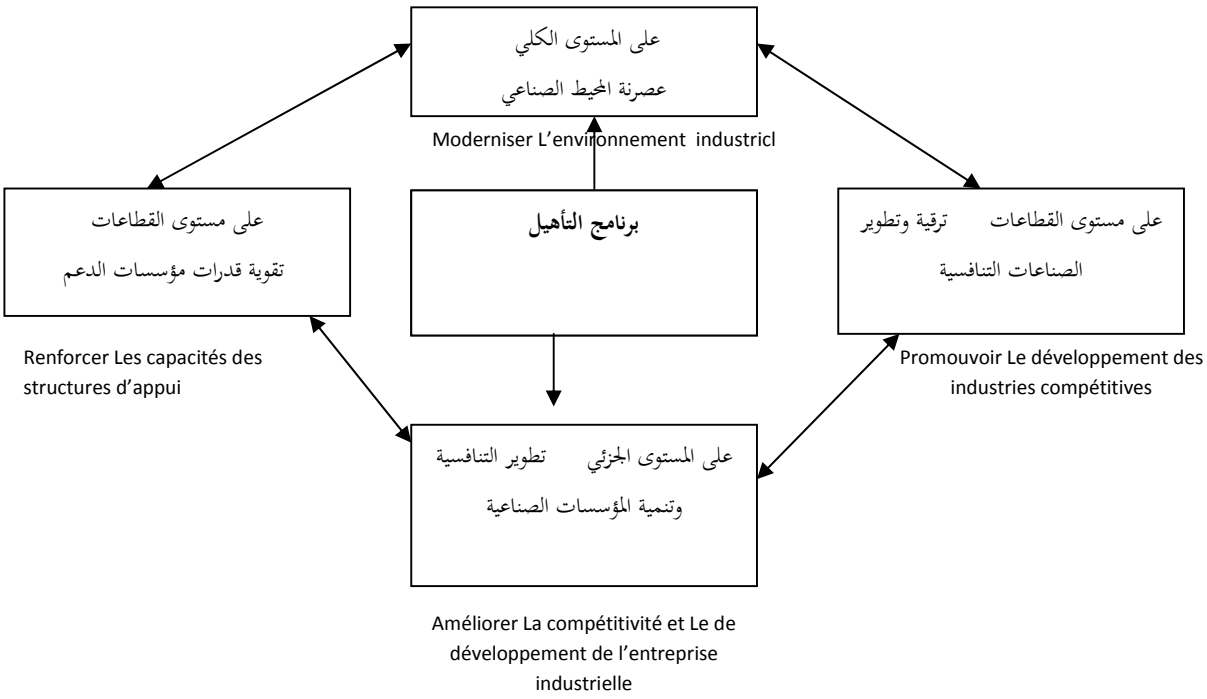

Source Mohamed Lamine Dhaoui, Guide méthodologie , Rustruction Mise à niveau et compétitivité industrielle, L'ONUDI, vienne 2002. P7 .

و قد سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لتحديد مفهوم مضبوط لعملية التأهيل خلال الأيام الدراسية حول برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية ديسمبر 2006 :

« تأهيل المؤسسات ص و م La mise à niveau des PME/ PMI» هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب، و التفكير، و الإعلام والتحويل، بهدف الحصول على توجهات جديدة وأفكار وسلوكات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة[xvii]. يمكننا تمثيل عملية التأهيل بالمخطط التالي:

الشكل رقم (2): مخطط يوضح مراحل عملية تأهيل المؤسسات ص و م

مساعدة على التشخيص (نقاط القوى، نقاط الضعف، الفرص ،التهديدات)
+
مساعدة على اتخاذ القرار الإستراتيجي+ مساعدة على التسيير المبدع
=
استمرار في: التدريب، الإعلام، التنظيم
للحصول على مهارات جديدة: تسيير+ تفويض+إبداع
=
استمرار في: التدريب، الإعلام، التنظيم للحصول على مهارات جديدة: تسيير+ تفويض+إبداع
=
استثمار في الوقت، في التكوين، في السلوكات فضلا عن الآلات

Source : Ce qu'il Faut savoir sur la mise à niveau, op - cit ,p.1

وأخيرا نستطيع القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم.ويمر التأهيل بثلاث مراحل وهي التشخيص الأولي مطابقة للتعرف عن واقع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بهدف إدراجها ضمن البرنامج بواسطة عملية تأهيل أولية ملائمة، يتبعه عملية التشخيص بنية التعرف العميق بالمؤسسة لمعرفة نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص والتهديدات و من ثم إعداد مخطط التأهيل النهائي. يسمح مخطط التأهيل هذا بتنفيذ مجموع الأنشطة الضرورية بحسب طلب المؤسسة وقدرتها على استيعاب عمليات التنفيذ.

2 - أهداف عملية التأهيل:

من خلال تطرقنا إلى مفهوم التأهيل وما مدى أهميته بالنسبة لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، سعت الجزائر لتبني جملة من برامج التأهيل هادفة من ورائها لا إلى تأهيل وتطوير جانب الإدارة والتسيير فقط، وإنما يخص أيضا تأهيل المحيط العام المرتبط بهذه المؤسسات، إذن يمكن حصر أهداف التأهيل في المخطط التالي:

الشكل رقم (3): مخطط يوضح أهداف تأهيل المؤسسات ص و م

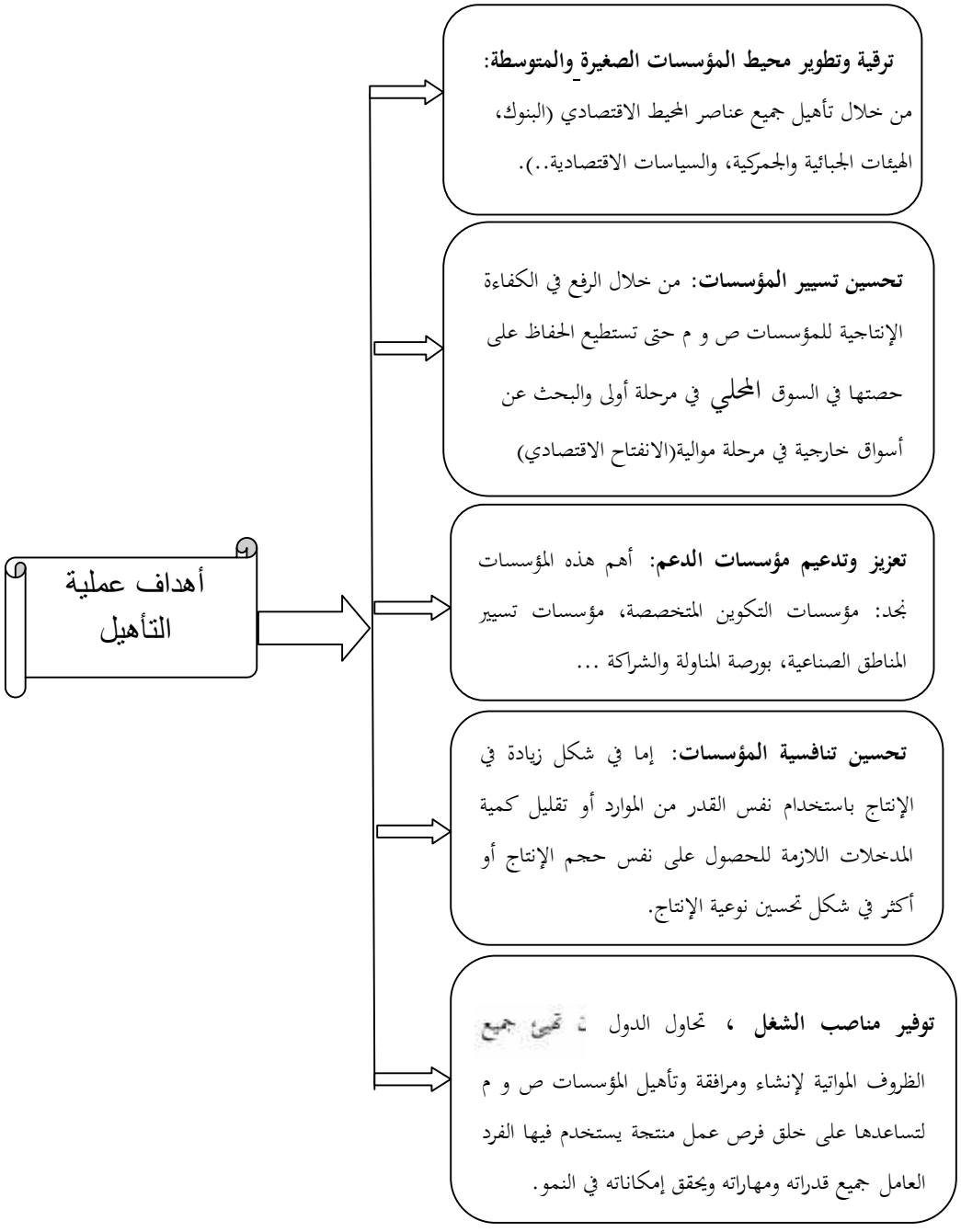

المصدر: تم الاعتماد في إعداد المخطط على

1-Fonds de Promotion de la compétitivité industrielle, dispositif de mise à niveau des entreprise, Ministère de L'industrie et de la restructuration , P. 10

[2]- نصيرة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى سبق ذكره، شلف 2006،، ص1051

3 - متطلبات عملية التأهيل: قبل القيام بعملية التأهيل، يجب على الهيئات المعنية أن تعي متطلباته أولا، لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهذه العملية وفيما يلي سوف نحاول إلقاء الضوء على بعض العناصر التي تتعلق بمتطلبات التأهيل من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (2): مخطط يوضح متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م

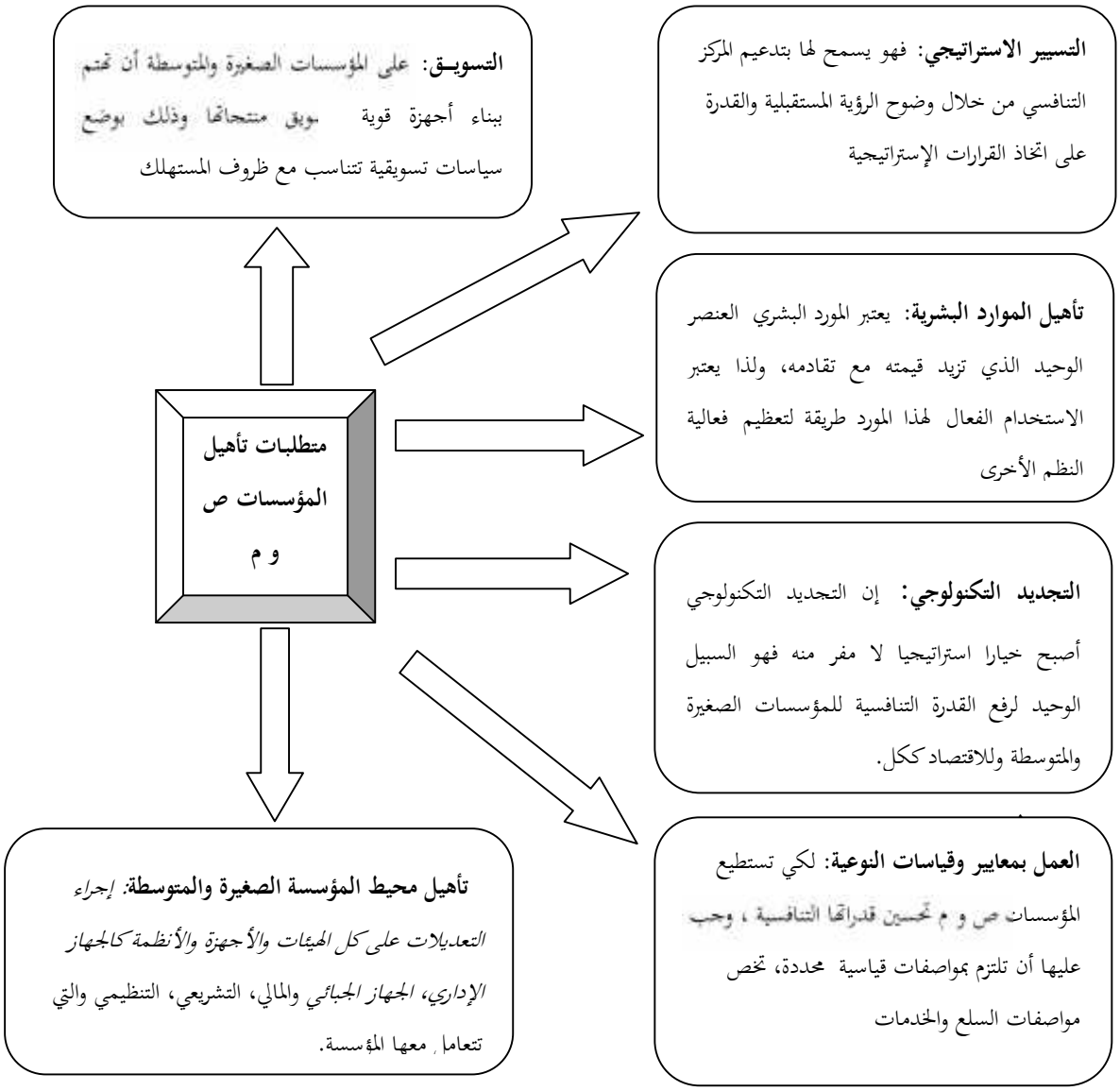

المصدر: تم الاعتماد في إعداد المخطط على

1- نبيل محمد مرسي ، الإدارة الإستراتيجية ، تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنس ، ط1، 2003، ص227.

2- نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره ، ص1050.

المحور الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل إحدى الأولويات التي أعطتها الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة خصوصا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، وقد وصلت نسبتها إلى 70بالمائة[xviii] من مجموع المؤسسات الصناعية خارج المحروقات أي ما يعادل 642913 مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2011[xix]، وللمحافظة على هذه النسبة وتنميتها سعت الجزائر إلى بناء سياسة متكاملة لتحقيق هذا الهدف، ومن بين هذه السياسات هي سياسة تبني برامج خاصة لتأهيل وتطوير هذا النوع من المؤسسات ، والمخطط التالي يوضح هذه السياسات.

الشكل رقم (3): مخطط يوضح سياسة الجزائر لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

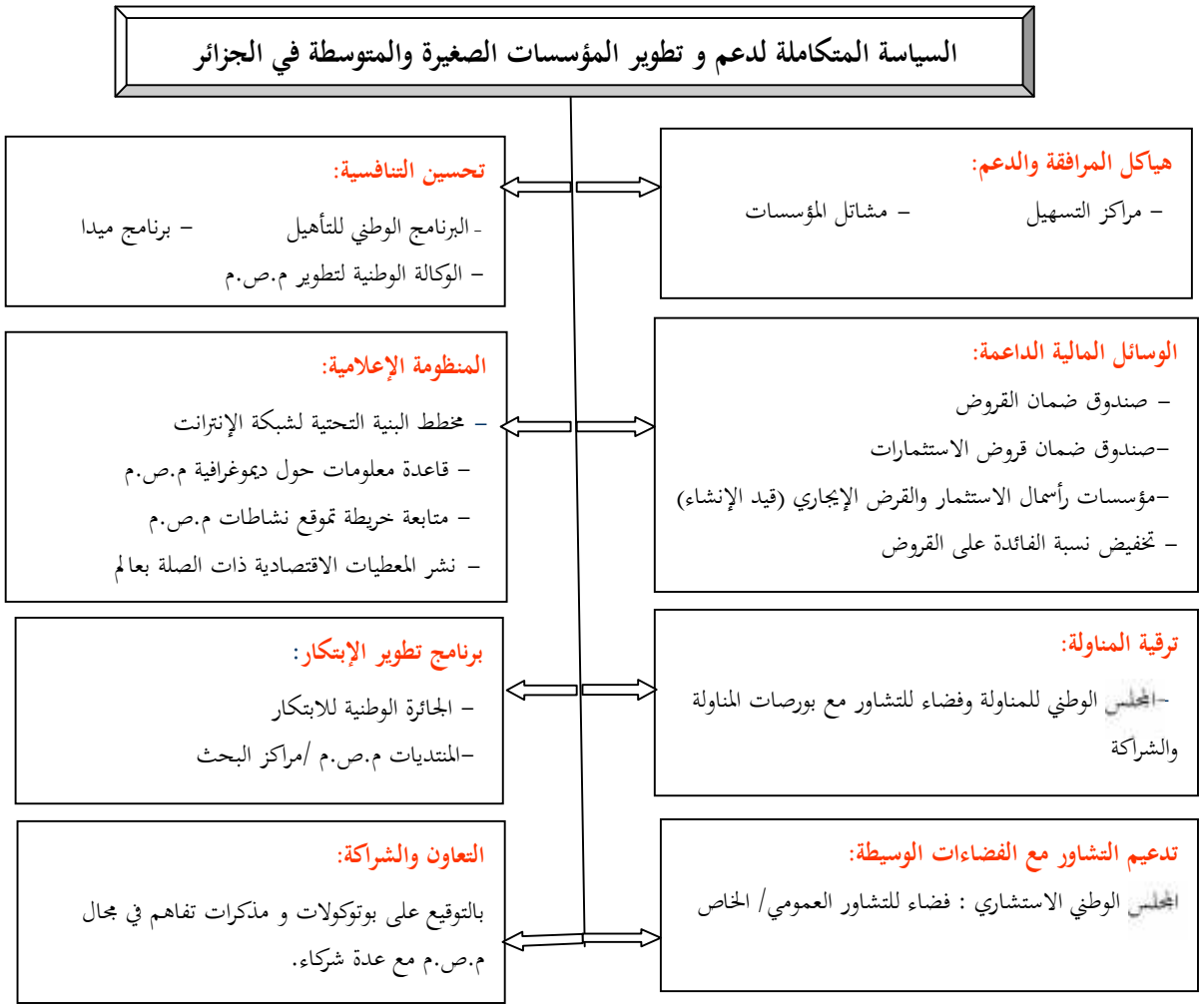

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة وترقية الاستثمار

أولا: برامج التأهيل الوطنية

1- برنامج التأهيل لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة:

إن برنامج التأهيل هذا هو محفز لتحسين تنافسية المؤسسة وليس برنامج ترقية الاستثمارات أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعية صعبة بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير ،بالإضافة إلى تحليل جوانب الضعف في المؤسسة، حيث تلعب الدولة دور الداعم للمؤسسات التي تستجيب لمعايير قبول التأهيل، إلا أن هذا البرنامج لم يعرف تقدما ملحوظا، فمن بين 1000 مؤسسة كان مقرر تأهيلها سنة 1998 لم يتم تأهيل سوى 10مؤسسات من القطاعين العام والخاص،[xx]في شهر مارس 2003 م، وحسب وزير الصناعة وإعادة الهيكلة توجد حوالي 199 مؤسسة أودعت ملفات طلب التأهيل، منها14 ، مؤسسة فقط تستوفي شروط التأهيل التي حددتها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة كما يلي:

- أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات.
- أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة بالصناعة.
- أن تكون المؤسسة تشغل أزيد من 30 عامل ،وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أزيد من 10 عمال.

1- أهدافه:تتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب و المطلوب دوليا.
- تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم و دفع الصناعات المنافسة.
- تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية.

و لقد قامت وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000إلى2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية و الخاصة ، و الذي ينقسم إلى ثلاث مراحل:

حيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000 إلى 2002 ، و الثانية 200مؤسسة خلال الفترة 2003إلى 2005 ، و الثالثة 300 مؤسسة خلال الفترة 2005إلى 2008 ،[xxi] و يهدف هذا البرنامج إلى تحديث أنظمة الإنتاج و تكييفها مع التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة حتى تكون في مستوى مواجهة المنافسة العالمية . وعلى هذا الأساس يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية عملية ضرورية لحمايتها من المنافسة الشديدة ، و تحقيق بعض المزايا التنافسية التي تضمن لها البقاء و النمو.

2-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: إن هذا البرنامج جاء نتيجة تشخيص لوضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مختلف الأوجه بالتركيز على نقاط القوة و الضعف و كذا تحديد آفاقه في إطار الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة، والفئات المستهدفة من قبل هذا البرنامج هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المحيط القريب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و هياكل الدعم للمؤسسات

الصغيرة و المتوسطة. بميزانية تقدر ب مليار دينار جزائري سنويا، وينفذ هذا البرنامج من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسســــــات الصغيرة و المتوسطة التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، كما تم فتح حساب خاص رقم 124-302، تحت عنون "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بموجب قانون المالية لسنة 2006 رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 ويهدف البرنامج إلى: مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها وفق المعايير الدولية للتنظيم و التسيير، كما يطمح البرنامج لجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على التحكم في التطور التكنولوجي و الأسواق و التنافسية على مستوى النوعية و السعر و الابتكار. ويجب أن تتوفر الشروط التالية في المستفيدين من البرنامج: – مؤسسة صغيرة و متوسطة.

- تنشط منذ سنتين على الأقل.
- و لا تعاني من صعوبات مالية.

وقد شرع في تنفيذ البرنامج وهو الآن حيز التنفيذ وذلك حسب المخطط التالي:

الشكل رقم(4):مخطط يوضح كيفية متابعة وتقييم عملية التأهيل

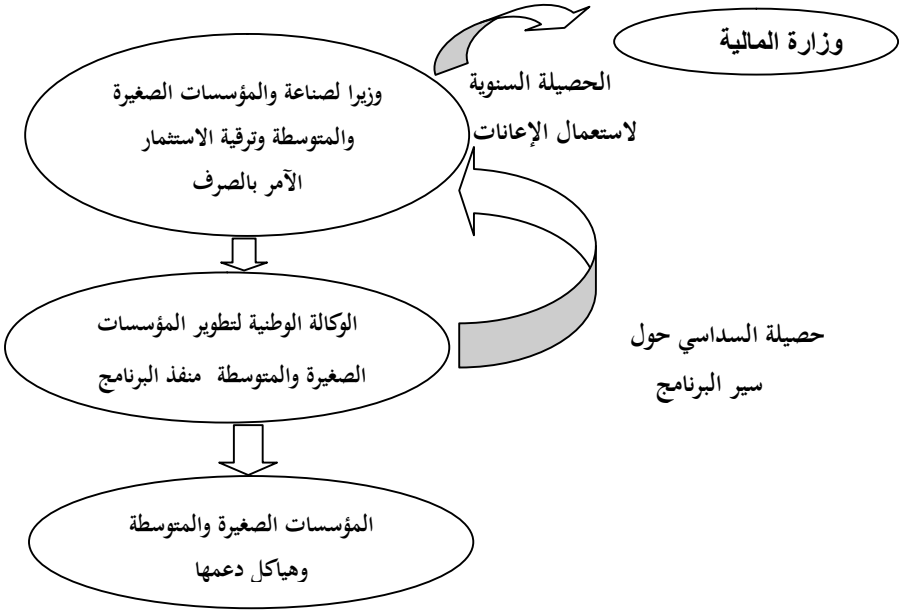

المصدر: القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 فبراير 2007، والذي يحدد كيفيات متابعة و تقييم حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه ‘‘الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا: التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ED/PME:

جاء هذا البرنامج ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية ، ومعد خصيصا لدعم وتطوير المؤسسات ص و م الجزائرية وقد أخذ اسم: أورو- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية Euro-Développement PME Algérienne، ولقد جاء عن طريق اتفاقية التمويل الممضاة في شهر سبتمبر من سنة 1999، ولم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر أكتوبر من سنة 2000.

1-1- أهدافه:[xxii] ومقسم إلى جزئيين، هدف إجمالي وأهداف خاصة.

ويتمثل الهدف الإجمالي في تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات ص و م الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

أما الأهداف الخاصة فتتمثل في:

- تطوير قدرات المؤسسات ص و م الخاصة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق.
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص.
- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية لPME.
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات ص و م.

1-2-الميزانية والسلطات الوصية: إن السلطات الوصية على هذا البرنامج متمثلة فيما يلي:

1- من جهة الاتحاد الأوروبي: اللجنة الأوروبية La Commission européenne

2- من جهة الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية Le Ministère des affaires étrangères

كما أن البرنامج يستفيد من تمويل أقصى من المفوضية الأوروبية يقدر بـ 57 مليون أورو، بالإضافة إلى مبلغ من قبل الوزارة المستفيدة تخصصه للبرنامج ويقدر بـ 5.320.000 أورو، أما المؤسسات ص و م ومنظمات الدعم تقدرمساهمتهابـ4125.000أورو[xxiii].

1-3-المدة والمؤسسات المستهدفة : تبلغ مدة انجاز البرنامج 7 سنوات من أكتوبر 2000 إلى غاية ديسمبر 2007، كما أن البرنامج يسير من قبل وحدة تسيير البرنامج UGPوالتي مقرها بالعاصمة بالإضافة إلى 5 فروع جهوية(الجزائر، عنابة، سطيف، وهران، غرداية)[xxiv]، كما يجب أن تستوفي الشروط التالية:[xxv]

- لديها على الأقل ثلاث سنوات من النشاط - لديها عمال دائمين في حدود عشرين عامل أو أكثر.
- أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي وكذا صندوق الضمان الاجتماعي.

ويكون التأهيل على شكل تقديم خبرات تسييرية وتقنية وتجارية ومالية بالإضافة إلى المساعدة التقنية الوطنية وكذا الدولية ذات مستوى عال، والقيام بتكوينات للمؤسسة وملتقيات بين المؤسسات كما أنه يمكن أن يكون في

شكل تقديم معلومات حول المنتجات، التكنولوجيا، الموردين والأسواق، أو مساعدات للبحث عن شركاء، ففي 31 أكتوبر 2006، البرنامج قد اتصل بـ668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (28بالمائة من الفئة المستهدفة فقط) قررت الانضمام إلى البرنامج ED/PME أي 435 منها فقط من خضع لنشاطات التأهيل فقط.

قامت الجزائر ، في إطار سياسة تأهيل و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،بتوقيع اتفاقيات بينها وبين دول ومؤسسات دولية أخرى ، وهذا التعاون يتم فيه تقديم مساعدات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء بصفة ثنائية أو متعددة الأطراف. ونذكر منها:

2- **التعاون الجزائري الإيطالي**: حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليون، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.[xxvi]

3- **البنك الإسلامي للتنمية**:[xxvii] تأسس هذا البنك في 16ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي، هدفه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء، وبدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975. ويتم تعاون الجزائر مع البنك الإسلامي للتنمية في المجالات التالية:

- فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم مساعدات فنية متكاملة لدعم استخدام النظم المعلوماتية، ولدراسة سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة العولمة وتحديات المنافسة.
- إحداث مشاتل (Pépinières) نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير التعاون مع الدول الأعضاء للاستفادة من تجاربهم مثل ماليزيا، إندونيسيا، تركيا.

وقد أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن توقيع اتفاقيتين يقدم بموجبهما مبلغ9,9 ملايين دولار للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر، حيث تنص إحدى الاتفاقيتين على تقديم قرض بقيمة 5,1 مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للمساهمة في دراسة وتنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية، لك بهدف دعم وتعزيز قدرات الوزارة في انجاز دراسات الجدوى، وتطوير طاقات هذه المؤسسات والنهوض بالاستثمارات الخاصة. وسيتم تسديد القرضين من قبل الحكومة الجزائرية للبنك الإسلامي في خلال20 عاما مع خمس سنوات فترة سماح.

4- **الوكالة الفرنسية للتنمية**:[xxviii] يتواجد مقر هذه الوكالة بالجزائر منذ 1967، ولم تقم إلا ببروتوكولات بين الحكومات، ومنذ 1992 بدأ تدخُّل الوكالة من خلال مواردها وإجراءاتها الخاصة لتمويل القطاع العام، وكذا القطاع الخاص من خلال فرعها Proparco بقروض مباشرة أو منح ضمانات أو عمليات على الأموال الخاصة. ففي 1998 كان أول قرض طويل الأجل بمقدار15 مليون أورو لصالح القرض الشعبي الجزائري، حيث وُجِّه لتمويل استثمارات توسيع وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية. وفي نهاية 2002 حدث

ثاني قرض طويل الأجل بقيمة 40 مليون أورو منح لCPA لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم التوقيع على القرض في مارس 2003 وهو في مرحلة استعماله.

5- **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI**:[xxix] تأسست ONUDI سنة 1967 بفيينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، إذ يتمثل هدفها الأساسي في تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة، والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير و الانفتاح الاقتصادي. بدأت ONUDI العمل في الجزائر في 1999، ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 8 مؤسسات عمومية و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وصناعات صغيرة ومتوسطة. كما تعمل ONUDI على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع.

6- **البنك العالمي**:[xxx] تم التعاون مع فرع البنك العالمي وهو الشركة المالية الدولية التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج "شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات"NAED عن طريق برنامج واحد يعمل على وضع حيز التنفيذ" لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها. وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط. وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الإيجاري Leasing، وعقود تحويل الفواتير Factoring مع التكوين في الميدان، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة- Micro Finance مع متعاملين أوروبيين.

الخاتمـــــــــة:

وفي الختام نستطيع القول إن الانفتاح الاقتصادي، كان خيارا اختارته الجزائر قناعة منها بأنه سوف يتيح لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، ومما لا شك فيه أن له انعكاساته الايجابية وكذا السلبية على الاقتصاد الوطني عموما وعلى قطاع المؤسسات ص و م خصوصا، ولذا وجب على الجزائر أن تعمل ما بوسعها لتعظيم وتكثيف استفادتها من هذا الخيار، وأن تعمل جاهدة على تطوير وتأهيل مؤسساتها ص و م من خلال الدعم المقدم لها في جميع المجالات بما في ذلك البيئة القانونية والتنظيمية، والتمويل والتدريب والدعم الفني والإداري والنفاذ إلى الأسواق المحلية والأجنبية، لتصبح بهذا قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد.

---

[i] جالن سبنسرهل، ترجمة صليب بطرس، منشآت الأعمال الصغرى، القاهرة 1998، ص109

[ii] رتشمان، دافيد وآخرون، ترجمة رفاعي محمد رفاعي و محمد سيد عبد المتعال، الإدارة المعاصرة ، السعودية2001، ص143.

[iii] Roge –M , L’accompagnement manageriel et industriel de la PME , 1ed., Paris 2003 , P.23

* سوف نرمز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرمز م و ص أو PME / petites et moyennes entreprises.

iv القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم01 – 18 في 12 ديسمبر 2001 ، ص (7- 8) المواد 5 – 6 -7 -8 .

v شبوط حكيم – دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – رسالة ماجستير – جامعة الجزائر , 2002 – ص85

[vi]علي سالم ارميص، بتصرف ،مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي *17* و *18* أفريل 2006جامعة الشلف الجزائر ، **ص***100*.

[vii] بيان هاني حرب ،المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة،15/14مارس2010 الجزائر،ص4 .

viiiبن يعقوب الطاهر ، آثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على م ص م ، الملتقي الدولي حول آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 14نوفمبر 2006 ،ص 336 .

ix سمير علام ،إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة ،مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،القاهرة ،مصر، 1993 ، ص 13 .

x تقرير تمويل النؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات الصادر عن الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان النامية، 2004.

[xi] نبيل جواد، بتصرف ،إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006، ص93 .

xii فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب . الجامعة، الإسكندرية،2005 ، ص73

xiii سيد علي بلمحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، رسالة ماجستير غ منشورة، جامعة البليدة،2005 ،ص 4 .

xiv عبد الله بلوناس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاديات السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية،ملتقى سابق،ص36 .

[xv] Hervé Bougault et Ewa Filipiak , Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie , Maroc , Sénégal, agence Française de développement , Paris 2005 , P .13

[xvi] نصيرة قوريش ، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى سبق ذكره، شلف 2006، ص 1048.

ONUDI : Organisation des nations unies pour le développement industriel

[xvii] Ce qu 'il Faut Savoir Sur La mise à niveau , Ministère de La PME et de L'Artisanat,Euro Développement-PME.2006,P.1

[xviii] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة وترقية الاستثمار

[xix] Bulletin d information statistique de la PME, Ministère de l industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'investissement , N°09,1[er] semestre 2011 , P 9.

[xx] Hebdomadaire Liberté économie, N°= 215 du 15 au 25 Mars 2003, P 13.

[xxi]كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 08 ، جامعة بسكرة 2005 .، ص 66 .

[xxii] Dispositions techniques et administratives, Appui au développement des PME en Algérie, ministère de la PME et de l'Artisanat, commission européenne, ?, P.19

[xxiii] Ibid ,P.18

[xxiv] Journeé d'information sur le programme MEDA d'appni PME /PMI organisée par le Ministère de la PME et de l' Artisanat, 5 Décembre 2006.

[xxv] Rapport de Synthèse , L'analyse de L'impact de La mise à niveau sur les entreprises industrielles Algériennes, Algérie juillet 2006, P.7

[xxvi] قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2005،ص 73.

[xxvii]**يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ، أطروحة دكتوراه غ منشورة، جامعة الجزائر2008، ص 101**.

[xxviii] نفسه، ص 102 .

[xxix]نفسه، ص 103

[xxx] نفسه .